دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران

د. شعاشعية لخضر

معهد الحقوق والعلوم السياسية

المركز الجامعي تيبازة

الملخص:

بالرغم من حكم محكمة العدل الدولية بشأن مسألة الرهائن الأمريكين المحتجزين في إيران، إلا أن الوساطة الجزائرية ساهمت في إيجاد حل سلمي لمسألة الرهائن الذين احتجزوا داخل السفارة الأمريكية في طهران، وقد حافظت الجزائر منذ الاستقلال على خط عدم الانحياز لكل طرف على حساب الآخر في العالم، مع احترام مبدأ دعم الأسباب العادلة ودعم حركات التحرير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

Abstract:

Despite the ruling of the International Court of Justice on the issue of hostages, however, the Algerian mediation contributed to finding a peaceful solution to the issue of American hostages who were detained inside the US embassy in Tehran, and Algeria has maintained since the independence on the line of non-aligned to each party at the expense of the other In the world, while respecting the principle of supporting just causes and supporting liberation movements

المقدمة:

عرفت إيران ثورة شعبية سنة 1979 عرفت بالثورة الإسلامية، والتي كانت ضد النظام الملكي تحت حكم الشاه محمد رضاء بهلوي، لتصبح جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء وذلك تحت قيادة روح الله الخميني باعتباره زعيم الثورة الإسلامية وقائد المعارضة.

غادر الشاه والملكة في 16 جانفي 1979 إيران بعد طلب رئيس الوزراء ودمرت خلال ساعات كل الرموز التي تدل على مظاهر هذا الأخير من طرف المتظاهرين، بعد ذلك عاد الخميني إلى طهران في الفاتح فبراير 1979 محاطا بحماس وتحية وعدة ملايين الإيرانيين.

استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه لعلاج السرطان في أكتوبر1979، أدى ذلك إلى حماس كبير لدى الثوار في إيران من جماعة الخميني والجماعات اليسارية والتي طالبت بإعادة الشاه إلى إيران للمحاكمة والإعدام، أين قام شباب من أنصار الإمام الخميني اقتحموا السفارة الأمريكية واحتجزوا عشرات الرهائن بداخلها وخلف ما أصبح يعرف ""باسم أزمة الرهائن في إيران"، في أمريكا أنصار الشاه لاحظوا أن الرئيس الأمريكي كارتر لم يقم بما يكفي لدعم الشاه مما تسبب بتحول إيران من حليف إلى عدو ومن ثم وقوع أزمة الرهائن اعتبر البعض أن دعم الخميني لعملية احتجاز الرهائن كانت مناورة سياسية ذكية هدفها تقسيم مواقف المعارضة ضد الدستور الجديد الذين كان سيتم الاستفتاء حوله بعد شهر، الليبراليون المعارضون للحكم الديني عبروا عن رفضهم لحكم رجال الدين وكذلك لعملية احتجاز الرهائن، في حين أن المنظمات اليسارية وضعت خلافها مع الدستور الجديد جانباً وانضمت إلى الحماس المناهض للإمبريالية في مسعاها لاحتلال مبنى السفارة الأمريكية بطهران.

فشلت محاولات تسليم الشاه للمحاكمة وتوفي في مصر بعد أن منح حق اللجوء فيها من قبل الرئيس المصري أنور السادات، قبل مرور سنة على احتجاز الرهائن، دون أن تؤدي وفاته إلى قطع فتيلا للأزمة[1].

تم طرح النزاع على محكمة العدل الدولي والتي اعتبرت بدورها أن الدولة الإيرانية اتخذت موقفا سلبيا من هذا الوضع ولم تتدخل لمنع الثوار أثناء اقتحام الثوار لمنى السفارة واحتجاز الرهائن، واعتبرت أن إيران مسؤولة دوليا ويعتبر هذا العمل عملا دوليا غير مشروع.

وبالرغم من كل الطرق التي لجأت إليها الولايات المتحدة من أجل تحرير الرهائن إلا أنها باءت بالفشل، هذا ما دفع بالأطراف اللجوء إلى الوساطة الجزائرية من أجل إيجاد حل وإنهاء الأزمة الدبلوماسية.

من خلال هذه المداخلة سوف نحاول التطرق إلى لمحة عن النزاع وكذا موقف محكمة العدل الدولية منه وإلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة بين البلدين وتحرير الرهائن الأمريكيين داخل إيران؟

سوف نحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الخطة الآتية:

أولا: لمحة عن النزاع الأمريكي الإيراني بسبب الرهائن

1- احتجاز موظفي الولايات المتحدة والدبلوماسيين والقنصليين بطهران: بداية الأزمة الدبلوماسية.

2- موقف محكمة العدل الدولية من النزاع الأمريكي الإيراني

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

1- مفهوم الوساطة كطريق دبلوماسي لحل النزاعات الدولية

2- تنفيذ بيان الحكومة الجزائرية كاتفاق نهائي بين إيران وأمريكا

أولا: لمحة عن النزاع الأمريكي الإيراني بسبب الرهائن

عرفت إيران نظاما ملكيا تحت سلطة الملك الشاه محمد رضا بهلوي إلى غاية 1فيفري 1979 أين قام مجموعة من المعرضين بثورة من أجل قلب النظام وتأسيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية بزعامة أية الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأدى حماس الثوار خاصة منهم الطلبة بتاريخ 23 أكتوبر 1979 الهجوم على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز من بداخلها الذي بلغ عددهم 56 ودامت مدة الحجز مدة 444يوما[2]، من أجل ذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأمر يشكل خرق لالتزامات إيران الدولية ومنه عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، لذلك سوف نحاول

من خلال هذا التطرق إلى لمحة عن الأزمة الأمريكية الإيرانية و منه موقف محكمة العدل الدولية من النزاع من خلال ما يلي:

1- احتجاز موظفي الولايات المتحدة والدبلوماسيين والقنصليين بطهران: بداية الأزمة الدبلوماسية.

- أحداث 04-11-1979:

اجتاح الطلبة أتباع آية الله الخميني السفارة الأمريكية بطهران بتاريخ 04 نوفمبر 1979 وألقوا القبض على كل الموظفين الموجودين بداخلها وأخذوهم كرهائن كما تم الاستيلاء على كل ممتلكاتها ومحفوظاتها (ses archives)، كما أنه في ذلك الوقت فإن الدولة الإيرانية اتخذت موقفا سلبيا من الوضع ولم تمنع المتظاهرين و إجبارهم على الانسحاب من المبنى وإطلاق صراح الرهائن[3].

دامت مدة الحجز 444 يوما و تم حجز 56 موظفا من البعثة الأمريكية داخل السفارة الأمريكية من أجل الضغط على الولايات المتحدة تسليم الشاه من أجل محاكمته على الأفعال المرتكبة مدة 38 عاما من حكمه وكذا تحويل أمواله الموجدة بالولايات المتحدة الأمريكية ورفع التجميد عن الأموال الدولة الموجودة بالبنوك الأمريكية [4].

- **أحداث ما بعد 04-11-1979:**

تتألف أحداث هذه المرحلة في كامل الأحداث التي كانت من مجموعة الثوار عقب احتلال مبنى السفارة رغم أن الحكومة الإيرانية كان عليها واجب اتخاذ جميع الخطوات الملائمة بعد تلك الأحداث ولكنها لم تفعل شيء، بل سمعت أصوات إعلان آية الله الخميني تأييد الدولة الإيرانية لوضع اليد على المباني وأخذ الرهائن[5]، وبرروا ذلك على أنه عند اقتحام السفارة فإنه تم اكتشاف وثائق في المحفوظات تحتوي على مخطط أمريكي يركز على العمل على عدم استقرار البلد أين صرح آية الله الخميني أن أكبر شيطان هي أمريكا" le grand Satan ces l'Amérique" واعتبر مبنى السفارة مركز للتجسس والمؤامرة[6].

أعلن الثوار أن الرهائن سيبقون مع بعض الاستثناءات أنهم سيبقون عليهم إلى أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية الشاه الملك السابق لإيران وأمواله ومنع إجراء أي مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموضوع، كما أعطت أجهزة الدولة الإيرانية موافقتها على تلك الأفعال وقررت الاستمرار فيها على اعتبار أنها وسيلة ضغط وبالرغم من صدور أمر في شكل تدبير مؤقت بتاريخ 15 ديسمبر 1979 من محكمة العدل الدولية غير أن إيران لم تغير من موقفها(7).

صرح في وقتها الرئيس الأمريكي جمي كارتر"Jimmy Carter" أن بلاده ترفض تسليم الشاه إلى إيران وأمر بتجميد كل الأموال الإيرانية الموجودة في البنوك الأمريكية، أين تم بتاريخ 29 نوفمبر 1979 الإفراج عن 3 رهائن، واستمر النقاش و المفاوضات سريا بين البلدين غير أنها لم تجد نفعا مما أدى إلى طرد 183 دبلوماسيا إيرانيا من طرف الإدارة الأمريكية في 12 ديسمبر 1979، ما دفع في المقابل بمجلس الثورة الإيراني بتاريخ 14 جانفي 1980 بطرد كل الصحفيين الأمريكيين بسبب التغطية الصحفية الموجهة والمنحازة للطرف الأمريكي، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد 35 دبلوماسيا مرة أخرى مع عقوبات اقتصادية، و زادت من حدتها في أفريل 1980 كما صرح وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر "Warren Christopher " أنه إذا لم يتم الإفراج عن الرهائن في وقت قصير وأن المفاوضات لم تعط ثمارها فإن بلاده ستلجأ إلى التدخل العسكري غير أنها لم تؤثر في الإيرانيين، وأمام هذا الوضع وبتاريخ 25-04-1980تدخلت أمريكا عسكريا غير أنها فشلت في تحرير الرهائن، وبتاريخ 10-07-1980أفرجت إيران على الدبلوماسي الأمريكي "Richard Queen"(8).

2- موقف محكمة العدل الدولية من النزاع الأمريكي الإيراني

- التدابير المؤقتة:

عرض النزاع الأمريكي الإيراني لأول مرة على محكمة العدل الدولية من أجل اتخاذ الأخيرة تدابير مؤقتة أين أصدرت أمرا بتاريخ 15 ديسمبر 1979وجاء فيه:

– على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكفل في حال إعادة مبنى سفارة الولايات المتحدة ومقر السفارة ومكاتب القنصلية إلى حوزة سلطات الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكفل بدون أي استثناء إطلاق سراح جميع الرعايا الولايات المتحدة الأمريكية المحتجزين، وفي نقطة ثالثة على حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن توفر، من تلك اللحظة لكافة موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والقنصلين كامل الحماية والامتيازات والحصانات التي تحق لهم في ظل المعاهدات النفاذة بين الدولتين في ظل القانون الدولي(9).

– الفصل في الموضوع:

رفعت الولايات المتحدة الأمريكية في 29 نوفمبر 1979 دعوى على إيران بسبب الوضع في سفارتها بطهران وإلقاء القبض على موظفيها الدبلوماسيين والقنصليين وأخذهم كرهائن، توصلت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر بتاريخ 24ماي 1980 أن إيران بإخلالها تباعا واستمرارًا بالتزاماتها المفروضة عليها في اتفاقيتي فيينا لعام 1961 وعام 1963 و معاهدة 1955 للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من قواعد القانون الدولي العام، وقد تحملت مسؤولية اتجاه الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك فإن الدولة الإيرانية ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة وأكدت المحكمة خطورة القضية التي لم تنشأ نتيجة لاستخفاف حكومة الدولة نفسها المعتمد لديها البعثة، قررت المحكمة في منطوق الحكم أن جمهورية إيران الإسلامية بمسلكها هذا قد أخلت من عدة نواح، ولازالت تخل بالتزاماتها الواجبة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للاتفاقيات الدولية النافذة بين البلدين وكذلك وفقا لقواعد القانون الدولي العام، وأن إخلال إيران مسؤولة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للقانون الدولي(10).

وقررت محكمة العدل الدولية بالإجماع:

أ- على إيران أن تنهي فورا الاحتجاز غير المشروع للقائم بالأعمال في الولايات المتحدة والموظفين الدبلوماسيين والقنصلين الآخرين وغيرهم من رعايا الولايات المتحدة الذين أخذوا الرهائن في إيران وعليها أن تطلق سراحهم جميعا دون تميز وتسليمهم

للدولة القائمة بالحماية (المادة 45 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961).

ب- عليها أن تكفل توافر الوسائل اللازمة لمغادرة هؤلاء الأشخاص الإقليم الإيراني بما في ذلك وسائل النقل.

ت- عليها أن تضع في الحال في حوزة الدولة القائمة بالحماية مباني سفارة الولايات المتحدة في طهران وقنصلياتها في إيران وممتلكتها ومحفوظاتها ووثائقها[11].

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

بعد فشل كل محاولات التفاوض تنفيذا للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في إيران، لجأ طرفي النزاع إلى دعوة الجزائر للعب دور الوسيط وهذا استنادا إلى سياستها الخارجية الرشيدة ومواقفها المستقلة لمساندة القضايا العادلة.

1- مفهوم الوساطة كطريق دبلوماسي لحل النزاعات الدولية

يقصد بالوساطة سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب وجهات النظر وقد وضعت اتفاقية لاهاي لعام 1907 الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية القواعد المتعلقة بالوساطة[12].

كما نصت على هذا الإجراء العديد من المواثيق الدولية منها ميثاق الأمم المتحدة وكذا ميثاق بعض المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية بشكل صريح على الوساطة باعتبارها وسيلة تتميز بتسهيل إجراء الحوار والتخفيف من حدة الجفاء بين المتنازعين لمنازعاتهم، وفي حقيقة الأمر أن الوساطة مثل المساعي الحميدة في فكرة الأخيرة في حل النزاعات الدولية، فتستخدم غالبا الوساطة لتجنب حرب بين طرفي النزاع، والملاحظ أن الدول أصبحت في الوقت الراهن تميل إلى توسيع نطاق الوساطة والاعتماد على

شخصيات مشهورة من سياسيين وقضاة وسفراء، مثال ما قام به الوزير والسفير الجزائري السابق السيد الأخضر الإبراهيمي، كما تجدر الإشارة أن الوساطة لا تتمتع بالقوة التنفيذية بحيث تبقى مقترحات الوسيط محل اختيار من أجل الأخذ أو عدم الأخذ بها من الأطراف المتنازعة[13].

إن الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة هو أن الوساطة باعتبارها طريقة لتحقيق التسوية السلمية لنزاع، وتذهب أبعد من استخدام المساعي الحميدة فالوسيط يشترك اشتراكا فعالا في التسوية نفسها والتوفيق بين المطالب المتضاربة للأطراف المتنازعة التخفيف من حدة الجفاء الذي يكون بينهما[14].

2- تنفيذ بيان الحكومة الجزائرية كاتفاق نهائي بين إيران وأمريكا

تم التوصل بتاريخ 19جانفي 1981 بالجزائر إلى اتفاق نهائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية المحتجزين الأمريكيين وذلك بعد موافقة البلدين على بيان الحكومة الجزائرية وكانت الجزائر قد وضعت شرطين هامين على الطرفين لإنجاح الوساطة حسب تصريح الرئيس في ذلك الوقت الشاذلي بن جديد وهما "الثقة في سياسة الجزائر وطريقة حلها للأزمة والالتزام بتطبيق الاتفاقيات الناجمة عن المفاوضات مع الطرف الإيراني"[15].

كان قد اتفق الطرفان قبل تاريخ 10 جانفي 1981 أنه في خلال أيام وبعد الإفراج عن الرهائن الأمريكيين فإن إيران سوف تستقبل 70% من الأموال الإيرانية الموجودة في الولايات المتحدة والتي سوف يتم إيداعها لدى الجزائر والمقدرة لـ 24 مليار دور نقدًا[16].

نص بيان الحكومة الجزائرية في الخطوط العريضة على التزام الحكومة الأمريكية بعد التدخل في الشؤون الإيرانية ورد الأموال، وإلغاء العقوبات والشكوى المرفوعة ضد إيران أمام المحاكم الأمريكية وتجميد أموال الشاه محمد رضا بلهوي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تبث فيها المحاكم[17].

انتهت قضية الرهائن الأمريكيين في 20 جانفي 1981 ووصلت عشية ذلك اليوم إلى طهران طائرتان تابعتان إلى الخطوط الجوية الجزائرية بعد فحص حالتهم الصحية من طرف فريق أطباء جزائريين وفي هذا السياق أعرب وزير الخارجية الأمريكي عن امتنان بلده وشكرها للجزائر على الدور الإيجابي الذي لعبته أثناء المفاوضات الأمريكية الإيرانية وتحكمها بكل دقة وإنصاف بيننا وبين القادة الإيرانيين أكد السفير الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت السيد رضا مالك "أن المبادئ التي قامت عليها الثورة الجزائرية هي التي ساهمت في تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران أوضح" أنه أكد للسفير الإيراني في واشنطن آنذاك على أن الثورة الجزائرية قامت على احترام الرأي العام الفرنسي وكانت حريصة على عدم المساس بكرامة الفرنسيين كشعب رغم الحرب" "وعليه نصح السفير الإيراني قائلا أنتم في خلاف مع الحكومة الأمريكية وليس مع الشعب الأمريكي" كما أضاف أنــه لولا احترام إيران لثورة الجزائرية لمـا نجحت العملية، وأكد البلدان وأجمعا على أن الجزائر أنقذتهما من حرب ظلت تدق أبوابها إلى غاية 19جانفي1981[18].

الخاتمة:

بالرغم من صدور حكم عن محكمة العدل الدولية بشأن قضية الرهائن إلا أن الوساطة الجزائرية ساهمت في إيجاد حل سلمي لقضية الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم داخل السفارة الأمريكية بطهران، كما أن الجزائر حافظت منذ الاستقلال على خط عدم الانحياز على أي طرف على حساب الآخر محل النزاعات القائمة في العالم مع احترامها لمبدأ مساندة القضايا العادلة ومساندة الحركات التحررية، كما أن مصداقيتها في تسوية النزاعات الدولية تستمدها من خلال التزامها الدائم للمواثيق الدولية، والتي كانت نتيجة حتمية للاعتداد برأيها في القضايا الحساسة دوليا.

الهوامش:

([1]) الثورة_الإسلامية_الإيرانية https://ar.wikipedia.org/wiki

([1]) Clement Guillenmot: Crise Des Otages Américains En Iran (4novenbre 1979-20 janvier 1981) article publier le 13-08-2012 . dernières actualités p2

([1]) Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , paris Buchet/Chastel 1981 p 108.

([1]) موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 56-57 ، منشورات الأمم المتحدة 1992، ص 142

([1]) Arrêt du 24 mais 1980 de la cour international de justice : affaire relative au personnel diplomatique et consulaires des Etats-Unis a Téhéran . documents de UN 1992 . p 139

([1]) Clement Guillenmot: Crise Des Otages Américains En Iran (4novenbre 1979-20 janvier 1981) Op,cit p2

([1]) موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 69-79 ، المرجع السابق، ص 142

([1]) Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , Op cit p 213.

([1]) القضية المتعقلة بموظفي الولايات المتحدة والدبلوماسيين والقنصلين في طهران (تدابير مؤقتة) الأمر الصادر في 15 ديسمبر1979، منشور في موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 56-57 ، منشورات الأمم المتحدة 1992، ص 140

([1]) Arrêt du 24 mais 1980 de la cour international de justice : Affaire relative au personnel diplomatique et consulaires des Etats-Unis a Téhéran . Op cit .p 140

([1]) موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 69-79 ، المرجع السابق، ص 144

(1) راجع في ذلك المادة 2 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية منشورة على موقع الأمم المتحدة على الانترنت: www.un.org

(1) د.محمد المجذوب- القانون الدولي العام, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2004، ص 687-688.

(1) د.عبد الكريم علوان- الوسيط في القانون الدولي العام-القانون الدولي المعاصر, الكتاب الثاني, ط.1, دار مكتبة التربية, بيروت لبنان, 1997ص 186.

(1) مقال منشور وكالة الأنباء الجزائرية في موقعها على الانترنت :www. aps.dz

([1]) Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , Op cit p 213.

([1]) Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , Op cit p 213.

(1) مقال منشور وكالة الأنباء الجزائرية في موقعها على الانترنت :www. aps.dz

الهوامش:

1. الثورة_الإسلامية_الإيرانية https://ar.wikipedia.org/wiki

2. Clement Guillenmot: Crise Des Otages Américains En Iran (4novenbre 1979-20 janvier 1981) article publier le 13-08-2012 . dernières actualités p2

3. Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , paris Buchet/Chastel 1981 p 108.

4. موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 56-57 منشورات الأمم المتحدة 1992، ص 142

5. Arrêt du 24 mais 1980 de la cour international de justice : affaire relative au personnel diplomatique et consulaires des Etats-Unis a Téhéran . documents de UN 1992 . p 139

6. Clement Guillenmot: Crise Des Otages Américains En Iran (4novenbre 1979-20 janvier 1981) Op,cit p2

7. موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 69-79، المرجع السابق، ص 142

8. Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran, Op cit p 213.

9. القضية المتعقلة بموظفي الولايات المتحدة والدبلوماسيين والقنصلين في طهران (تدابير مؤقتة) الأمر الصادر في 15 ديسمبر1979، منشور في موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 56-57 ، منشورات الأمم المتحدة 1992، ص 140

10. Arrêt du 24 mais 1980 de la cour international de justice : Affaire relative au personnel diplomatique et consulaires des Etats-Unis a Téhéran . Op cit .p 140

11. موجز عن الأحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية من 1948 إلى 1991، الفقرتين 69-79 ، المرجع السابق، ص 144

12. راجع في ذلك المادة 2 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية منشورة على موقع الأمم المتحدة على الانترنت: www.un.org
13. د.محمد المجذوب- القانون الدولي العام, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2004، ص 687-688.
14. د.عبد الكريم علوان- الوسيط في القانون الدولي العام-القانون الدولي المعاصر, الكتاب الثاني, ط.1, دار مكتبة التربية, بيروت لبنان, 1997ص 186.
15. مقال منشور وكالة الأنباء الجزائرية في موقعها على الانترنت :www. aps.dz
16. Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , Op cit p 213.
17. Pierre Salinger : Otages, les Négociation secrètes de Téhéran , Op cit p 213.

مقال منشور وكالة الأنباء الجزائرية في موقعها على الانترنت :www. aps.dz